

المملكة العربية السعودية

التقرير الاقتصادي الربعي

الربع
الأول
2026

ملخص تنفيذي

3

الفصل الأول: الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي العالمي
5 مرونة نسبية في أداء الاقتصاد العالمي رغم الضغوط الجيوسياسية خلال الربع الأول من 2026م



التضخم الاقتصادي العالمي
6 ارتفاع التضخم بعد تراجع محدود أوائل العام يقابله حذر في السياسات النقدية



آفاق الاقتصاد العالمي
7 ضعف النشاط الصناعي واستمرار حالة عدم اليقين تشكل ضغوطاً على أداء الاقتصاد العالمي



الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي

الناتج المحلي الإجمالي
10 نمو بنسبة 3.0% خلال الربع الأول من 2026م، مدعوماً بالأداء الإيجابي للأنشطة الاقتصادية النفطية وغير النفطية



الإنتاج الصناعي
11 الإنتاج الصناعي يواصل أدائه التوسعي في الربع الأول 2026م



مؤشر مديري المشتريات
12 تراجع متوسط الأداء الربعي للمؤشر نتيجة للتوترات الجيوسياسية



التجارة الخارجية
13 ارتفاع فائض الميزان التجاري بنسبة 43.6% خلال الربع الأول من 2026م



الأسعار
15 ضغوط تضخمية محدودة تقود أسعار المستهلك لارتفاع طفيف خلال الربع الأول من 2026م



القطاع العقاري
16 تحولات في أداء السوق وتراجع حجم الصفقات للقطاع في الربع الأول من 2026م



نقاط البيع والسحوبات النقدية
18 ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع في الربع الأول من 2026م



المالية العامة
19 تحسن في نمو الإيرادات غير النفطية في الربع الأول من 2026م



الأداء النقدي
21 ارتفاع المعروض النقدي وزيادة في الائتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الأول من 2026م



سوق العمل
23 تراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى 6.4% مع استمرار جهود التوظيف وتوليد الوظائف



شهد الربع الأول من عام 2026م تباطؤاً في الصفقات العقارية، حيث تم تنفيذ نحو 30.6 ألف صفقة عقارية خلال الربع، بانخفاض نسبته 52.9% على أساس سنوي، وإجمالي قيمة 30.6 مليار ريال. أما على مستوى التمويل العقاري فقد سجل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة العقارية نمواً سنوياً بلغ 9.2% خلال الربع الأول 2026م، ليلبلغ 408.9 مليار ريال.

أما الإنفاق الاستهلاكي عبر نقاط البيع فقد شهد نمواً بنسبة 4.4% على أساس سنوي، لتصل قيمة عمليات نقاط البيع إلى 189.7 مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2026م، مدفوعة باستمرار القوة الشرائية لدى المستهلكين على الرغم من الضغوط التضخمية. وسجل قطاع الأطعمة والمشروبات العدد الأكبر من العمليات بنحو 683.0 مليون عملية، ونتيجة لزيادة الطلب على الخدمات الرقمية شهد قطاع الاتصالات أعلى نمو سنوي في عدد العمليات بنسبة بلغت 60.8%.

سجلت الإيرادات غير النفطية للدولة نمواً بنسبة 2.1% على أساس سنوي لتبلغ 116.3 مليار ريال في الربع الأول من عام 2026م، في المقابل سجلت الإيرادات النفطية انخفاضاً بنسبة 3.4% لتبلغ 144.7 مليار ريال في الربع الأول من عام 2026م، وفي جانب المصروفات، ارتفعت المصروفات العامة للدولة بنسبة 20.0% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ 386.7 مليار ريال، وسجلت الميزانية العامة للمملكة عجزاً مالياً قدره 125.7 مليار ريال.

وفيما يخص المؤشرات النقدية، سجل إجمالي عرض النقود (ن3) في المملكة ارتفاعاً بنحو 8.2% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026م ليلبلغ 3,307 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 15.6%، والتي تعد ثاني أكبر مساهم في الإجمالي بنسبة 37.6%، لتصل إلى 1,243 مليار ريال. كما بلغ سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) 4.85%.

انخفض معدل البطالة بين السعوديين في الربع الأول من عام 2026م إلى 6.4% مقارنة بـ 7.2% في الربع السابق. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض نسبة البطالة بين الإناث بمقدار 1.3 نقطة مئوية على أساس ربعي لتصل إلى 9.0%، بينما تراجع معدل مشاركة السعوديين في القوى العاملة بمقدار 0.5 نقطة مئوية على أساس ربعي، ليصل إلى 49.0% في الربع الأول من عام 2026م.

شهد الربع الأول من عام 2026م استمرار حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي نتيجة التطورات الجيوسياسية والتوترات التجارية، إلا أن النشاط الاقتصادي أظهر مرونة نسبية. كما أن عدداً من البنوك المركزية أصبح أكثر حذراً في توجهاته النقدية، مع الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية أو تأجيل خفضها في ظل استمرار الضغوط التضخمية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة. وأظهرت التقديرات استمرار استقرار النمو العالمي خلال عام 2026م عند نحو 3%، مدعوماً بمرونة الاستهلاك وتحسن ظروف التمويل واستمرار الاستثمارات في التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي. ورغم أن هذه المعدلات لا تزال دون مستويات عام 2020م، فإنها تعكس قدرة الاقتصاد العالمي على التكيف مع التحديات الراهنة.

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً بنسبة 3.0% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2026م، مدعوماً بالأداء الإيجابي لكل من الأنشطة النفطية وغير النفطية والأنشطة الحكومية. كما ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية إلى 55.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 53.9% في الربع السابق.

سجل متوسط مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2026م ارتفاعاً بلغ 3.8% على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع الأنشطة النفطية وغير النفطية بنسبة 4.3%، و2.7% على التوالي. وحقق نشاط الصناعات التحويلية نمواً في الربع الأول من عام 2026م، حيث ارتفع بنسبة 2.5% مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

تباطأ متوسط مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في الربع الأول من 2026م، حيث بلغ 53.7 نقطة، مقارنة بمتوسط الربع السابق البالغ 58.7 نقطة غير أنه ظل في منطقة التوسع. وجاء هذا التباطؤ نتيجة تراجع في شهر مارس من 2026م، حيث سجل انكماشاً ليلبلغ 48.8 نقطة بسبب انخفاض الطلب والتوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وبخصوص التجارة الخارجية، تحسّن الفائض التجاري للمملكة خلال الربع الأول 2026م ليلبلغ نحو 90.5 مليار ريال، مقارنة بـ 63.0 مليار ريال في الربع الأول 2025م، مسجلاً نمواً سنوياً قدره 43.6%. ويأتي ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية وتراجع الواردات؛ إذ بلغت قيمة الصادرات 312.8 مليار ريال، محققة نمواً سنوياً بلغ 8.7%، مقابل واردات بلغت 222.3 مليار ريال بانخفاض سنوي بلغ 1.0%.

وفيما يتعلق بالأسعار، شهد الربع الأول من 2026م ضغوطاً تضخمية محدودة قادت أسعار المستهلك لارتفاع طفيف خلال الربع. وكان قطاع السكن وتوايحه المحرك الرئيسي لهذا الارتفاع بسبب زيادة الإيجارات، باعتباره القطاع الأكبر وزناً في المؤشر. وارتفعت كذلك أسعار الجملة مدفوعة بنمو أسعار السلع القابلة للنقل ومنتجات الزراعة وصيد الأسماك.

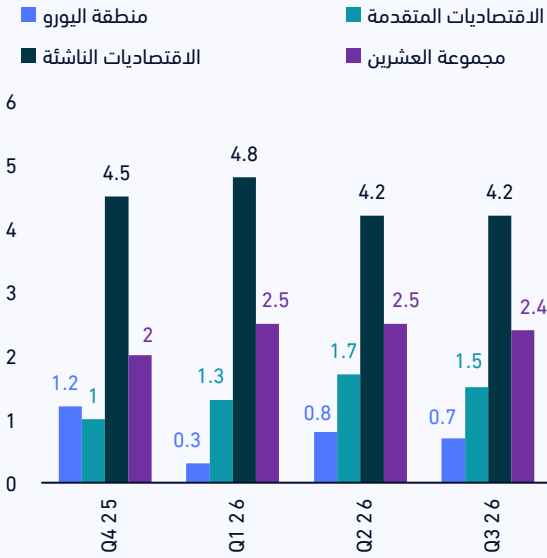
الفصل الأول الاقتصاد العالمي



النمو الاقتصادي العالمي: مرونة نسبية في أداء الاقتصاد العالمي رغم الضغوط الجيوسياسية خلال الربع الأول من 2026م

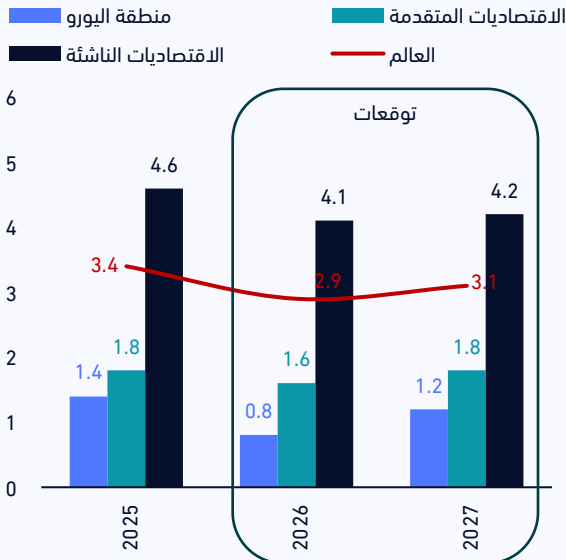
تحديات التضخم تتزايد وخاصة أمام الاقتصادات الناشئة مع ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة

الشكل (1): معدل نمو الاقتصاد العالمي الربعي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: بلومبيرج

الشكل (2): معدل نمو الاقتصاد العالمي السنوي (نسبة مئوية)



المصدر: بلومبيرج

شهد الربع الأول من عام 2026م استمرار حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي نتيجة التطورات الجيوسياسية والتوترات التجارية، إلا أن النشاط الاقتصادي أظهر مرونة نسبية. كما أن عدداً من البنوك المركزية أصبح أكثر حذراً في توجهاته النقدية، مع الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية أو تأجيل خفضها في ظل استمرار الضغوط التضخمية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة.

وأظهرت التقديرات استمرار استقرار النمو العالمي خلال عام 2026م عند نحو 3%، مدعوماً بمرونة الاستهلاك وتحسن ظروف التمويل واستمرار الاستثمارات في التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، غير أن النمو يظل أعلى من متوسط الثلاث سنوات الماضية، مما يعكس قدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة التحديات.

كما واجهت التجارة العالمية ضغوطاً متزايدة خلال الربع الأول نتيجة استمرار القيود التجارية والرسوم الجمركية، ومع نهاية الفترة برزت مخاطر إضافية تمثلت في تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما صاحبها من اضطرابات في بعض مسارات الشحن وارتفاع تكاليف النقل والطاقة.

وعلى صعيد الأسواق المالية العالمية، شهدت الأسواق أداءً متبايناً خلال الربع الأول، حيث دعمت توقعات التيسير النقدي معنويات المستثمرين، إلا أن تصاعد المخاطر الجيوسياسية مع نهاية الفترة أدى إلى زيادة التقلبات في الأسواق العالمية.

لا تزال المخاطر قائمة نتيجة استمرار التوترات الجيوسياسية وعدم وضوح مسار السياسات التجارية العالمية. كما تواجه بعض الاقتصادات الكبرى تحديات مرتبطة بضعف النشاط الصناعي وتباطؤ الاستثمار واستمرار الضغوط في بعض القطاعات العقارية، الأمر الذي قد يؤثر على وتيرة النمو خلال الفترات المقبلة.

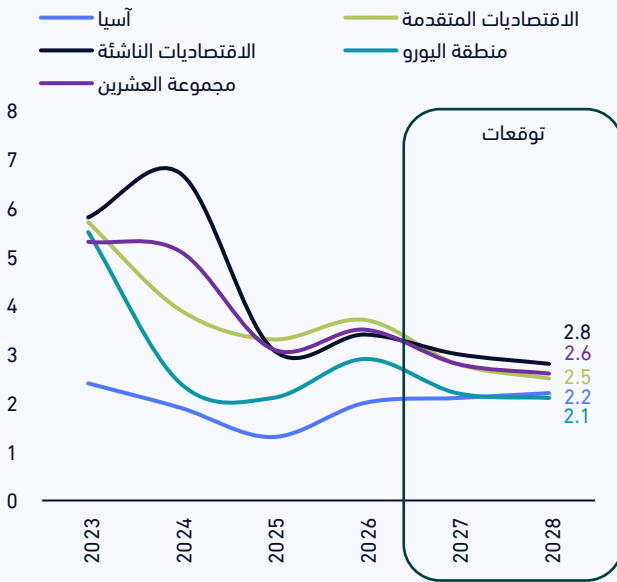
وتشير التقديرات إلى أن الاقتصادات المتقدمة ستحقق نمواً يقارب 1.6% خلال عام 2026م، مدعوماً باستمرار الإنفاق الاستهلاكي وتحسن الأوضاع المالية نسبياً. وفي منطقة اليورو، يُتوقع أن يبلغ النمو نحو 0.8% مع استمرار ضعف الزخم الاقتصادي رغم تحسن قطاع الخدمات. أما الاقتصادات الناشئة والنامية، فمن المتوقع أن تظل المحرك الرئيس للنمو العالمي بمعدل يقارب 4.1% خلال عام 2026م.

وبشكل عام، يعكس الربع الأول من عام 2026م استمرار مرونة الاقتصاد العالمي، إلا أن تصاعد التوترات الجيوسياسية وتزايد الضغوط على التجارة العالمية وأسواق الطاقة عزز حالة عدم اليقين، مما يستدعي استمرار المتابعة الحذرة للمخاطر التي قد تؤثر على آفاق النمو خلال الفترات المقبلة.



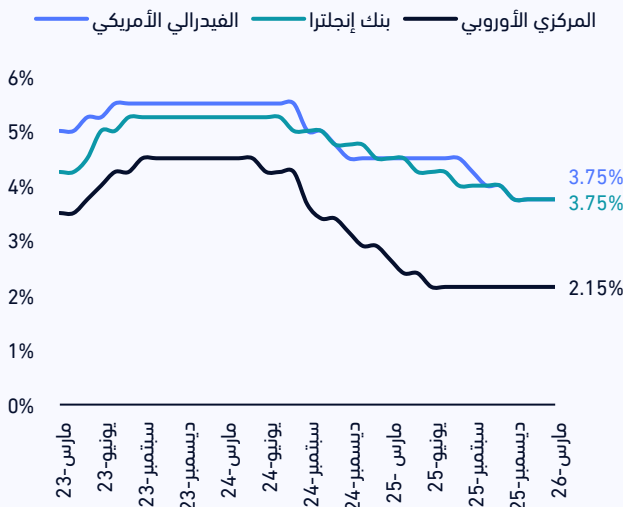
ارتفاع التضخم بعد تراجع محدود أوائل العام يقابله حذر في السياسات النقدية

الشكل (3): معدلات التضخم العام
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: بلومبيرج

الشكل (4): معدلات الفائدة
(نسبة مئوية)



المصدر: بلومبيرج

واصل التضخم العالمي مساره التنازلي خلال معظم الربع الأول من عام 2026م، إلا أن أداء التضخم تبين بين الاقتصادات الكبرى والناشئة، كما بدأت الضغوط التضخمية في الارتفاع مجددًا مع نهاية الربع، مدفوعة بتعاقد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف النقل والشحن. ورغم ذلك، ظل متوسط التضخم العالمي عند مستويات تقارب 3.7%، مدعومًا بتحسين سلاسل الإمداد العالمية وتراجع آثار دورة التشديد النقدي السابقة. ولا تزال معدلات التضخم أعلى من المستويات المستهدفة في عدد من الاقتصادات، مما يدفع البنوك المركزية إلى تبني نهج أكثر حذرًا في إدارة السياسة النقدية خاصة مع استمرار ارتفاع مستويات الدين العام والخاص في عدد من الاقتصادات.

وعلى الرغم من زيادة الضغوط التضخمية، يُتوقع أن تستمر الاقتصادات الكبرى في تطبيق سياسات مالية داعمة للنمو والاستثمار، خاصة في مجالات التقنيات المتقدمة. وفي المقابل، لا تزال الاقتصادات الناشئة تواجه تحديات مرتبطة بتقلبات الأسواق المالية وتدفقات رؤوس الأموال.

ففي الولايات المتحدة، استمر التضخم في التراجع خلال أول شهرين من عام 2026م، وقد جاء التراجع في معدل التضخم في شهري يناير وفبراير نتيجة اعتدال الطلب الاستهلاكي وتحسن أوضاع سوق العمل. كما ساهم تراجع الضغوط على أسعار السلع في دعم هذا الاتجاه، رغم استمرار ارتفاع تكاليف بعض الخدمات وتأثير القيود التجارية على بعض القطاعات. غير أن معدل التضخم، مدفوعًا بارتفاع أسعار الطاقة، سجل ارتفاعًا ملحوظًا في شهر مارس متأثرًا بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. ولذلك تتبنى الولايات المتحدة حاليًا نهجًا حذرًا في إدارة السياسة النقدية عن طريق إبقاء سعر الفائدة أو رفعه مستقبلاً بشكل ضئيل.

أما في منطقة اليورو، فقد واصل التضخم الاقتراب من المستويات المستهدفة، خلال شهري يناير وفبراير من 2026م مستفيدًا من استقرار أسعار الطاقة وتحسن الأوضاع المالية نسبيًا في ذلك الوقت. كما أسهمت السياسات النقدية المتشددة خلال الفترة الماضية في احتواء الضغوط السعيرية وتعزيز استقرار الأسعار، رغم استمرار ضعف النشاط الاقتصادي في بعض الدول. إلا أن تعاقد التوترات الجيوسياسية وما تلاها من ارتفاع أسعار الطاقة مع بداية شهر مارس أعاد بعض الضغوط التضخمية إلى اقتصادات المنطقة، مما عزز توجه البنك المركزي الأوروبي لاتباع نهجًا أكثر حذرًا في إدارة أسعار الفائدة.

وفي الصين، تأثر النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول باستمرار ضعف القطاع العقاري وتراجع الطلب الخارجي نتيجة القيود التجارية، في حين حذت الإجراءات التحفيزية الحكومية من تباطؤ النمو، إلا أن الاقتصاد الصيني ظل يواجه تحديات مرتبطة بانخفاض الصادرات وتراجع ثقة المستثمرين. وارتفع متوسط التضخم إلى 0.9% في الربع الأول 2026م مقارنة بـ 0.6% في الربع الرابع 2025م.

صُغف النشاط الصناعي واستمرار حالة عدم اليقين تشكّل ضغوطاً على أداء الاقتصاد العالمي

أولاً: مخاطر متزايدة

استمرت حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية العالمية خلال الربع الأول من عام 2026م، حيث لا تزال القيود التجارية والرسوم الجمركية المفروضة بين بعض الاقتصادات الكبرى تمثل أحد أبرز مصادر المخاطر على الاقتصاد العالمي. ورغم أن الشركات أظهرت قدرة أكبر على التكيف مع هذه البيئة من خلال إعادة هيكلة سلاسل الإمداد وتنويع الأسواق ومصادر الإنتاج، إلا أن استمرار القيود التجارية يحد من كفاءة التجارة الدولية ويرفع تكاليف الإنتاج والاستثمار في عدد من القطاعات، خاصة الصناعات التقنية والتصنيعية.

لا تزال حالة عدم اليقين الجيوسياسي، خصوصاً في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وبعض مناطق آسيا، تشكل عامل ضغط على توقعات التضخم العالمي، بسبب زيادة المخاطر المرتبطة بأسعار الطاقة وتكاليف الشحن العالمية.

ومن جانب آخر، بدأت بعض الاقتصادات المتقدمة في مواجهة تحديات مرتبطة بضعف النشاط الصناعي واستمرار تباطؤ الطلب الخارجي، في حين لا تزال بعض القطاعات العقارية، خاصة في الصين، تواجه ضغوطاً تؤثر على مستويات الاستثمار والثقة الاقتصادية.

كما يظل ارتفاع مستويات الدين العام والخاص عالمياً أحد أبرز المخاطر الهيكلية طويلة الأجل. بالإضافة إلى استمرار مستويات الدين المرتفعة يجعل العديد من الاقتصادات أكثر عرضة للتقلبات المالية أو لتغيرات مفاجئة في أوضاع الأسواق العالمية.

ثانياً: اتجاهات داعمة لتعزيز مرونة الاقتصاد العالمي

استمرت الاستثمارات المرتبطة بالتحول الرقمي والتقنيات المتقدمة في لعب دور متزايد في دعم النمو العالمي، خصوصاً في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وأشياء الموصلات والبنية التحتية الرقمية. وتسهم هذه الاستثمارات في رفع الإنتاجية وتحسين كفاءة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات على المدى الطويل.

وفي جانب التجارة والاستثمار، واصلت العديد من الدول تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي وتطوير الأطر التنظيمية المرتبطة بالتجارة الرقمية وتدفقات الاستثمار، بما يسهم في تحسين مرونة سلاسل الإمداد وتقليل الاعتماد على مصادر إنتاج محدودة. كما تدعم هذه التوجهات قدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة الصدمات الخارجية والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية المتسارعة.

كذلك، استمرت الاستثمارات في قطاعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة في التوسع خلال الربع الأول من عام 2026م، مدفوعة بالأهداف المناخية والتحول نحو مصادر الطاقة منخفضة الانبعاثات. ومن المتوقع أن تسهم هذه الاستثمارات في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتحسين أمن الطاقة على المدى الطويل.

وبشكل عام، تعكس التطورات خلال الربع الأول من عام 2026م استمرار التوازن بين المخاطر والتحديات من جهة، والعوامل الداعمة للنمو من جهة أخرى. وبينما لا تزال البيئة الاقتصادية العالمية تواجه قدرًا من عدم اليقين، فإن تحسن الأوضاع المالية واستمرار الاستثمارات في القطاعات المستقبلية يعززان قدرة الاقتصاد العالمي على التكيف ومواصلة النمو خلال الفترات المقبلة.

كما أسهمت اتفاقيات التهذئة التي أُعلن عنها لادقًا بين الولايات المتحدة وإيران في تخفيف حدة المخاطر الجيوسياسية وتهذئة تقلبات أسواق الطاقة والأسواق المالية حتى الربع الثاني من عام 2026م. وستكشف الفترة القادمة عن مدى تماسك اتفاقيات التهذئة بين الولايات المتحدة وإيران وعمّا إذا كانت ستؤثر سلباً أو إيجاباً في حركة الأسعار وأسواق الطاقة.



جدول (1): مؤشرات مختارة لدول مجموعة العشرين للربع الأول 2026م

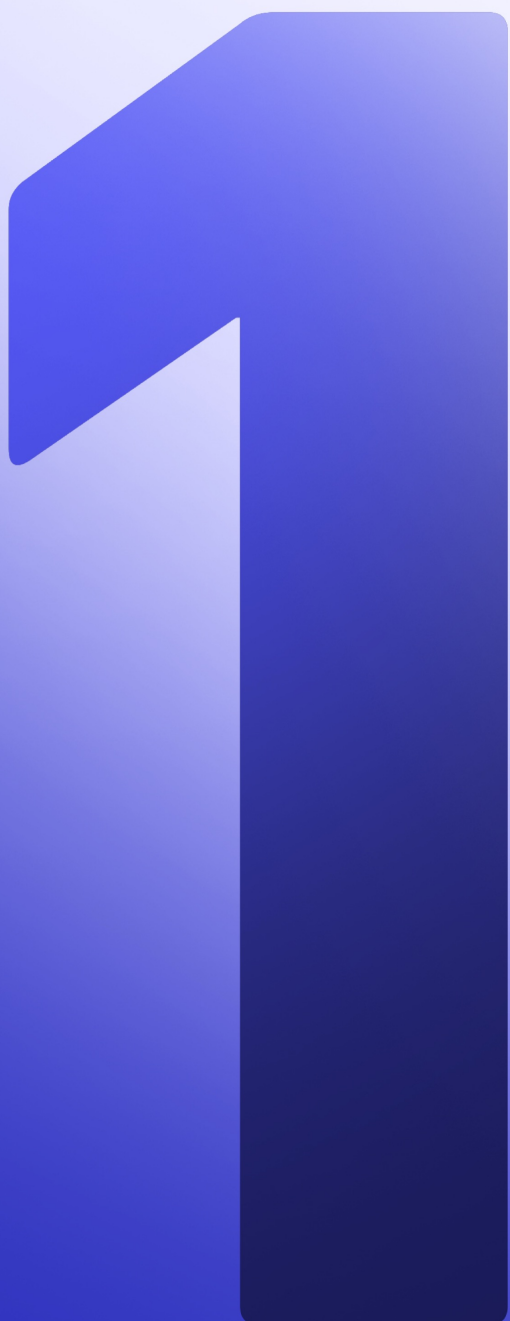
دول مجموعة العشرين	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) [*]	معدل التضخم (%) ^{**}	أسعار الفائدة (%) ^{1**}	الإنتاج الصناعي (%) ^{**}	مديري المشتريات (نقطة) ^{**}
 الأرجنتين	2.30	32.60	29.00	5.07	-
 أستراليا	2.50	4.60	4.10	2.54	49.80
 البرازيل	1.84	4.14	14.75	4.40	4900.
 كندا	-0.14	2.40	2.25	-	5000.
 الصين	5.00	1.00	300.	5.70	50.80
 الاتحاد الأوروبي	0.30	2.60	2.15	-2.80	51.60
 فرنسا	0.90	1.70	2.15	1.20	5000.
 ألمانيا	0.50	2.70	2.15	-3.40	52.20
 الهند	7.80	3.40	5.25	300.	53.90
 إندونيسيا	5.61	3.48	4.75	-	50.10
 إيطاليا	0.83	1.50	2.15	1.40	51.30
 اليابان	0.40	1.50	0.75	2.40	51.60
 السعودية	3.00	1.80	4.25	-14.10	48.80
 المكسيك	0.20	4.59	6.75	-1.30	48.90
 روسيا	-0.20	5.86	1500.	2.30	48.30
 جنوب إفريقيا	2.06	3.10	6.75	1.50	50.80
 كوريا الجنوبية	3.80	2.20	2.50	3.80	52.60
 تركيا	2.48	30.87	3700.	-1.13	47.90
 الولايات المتحدة	2.70	3.30	3.75	1.67	52.30
 المملكة المتحدة	0.90	3.30	3.75	000.	5100.

المصدر: بلومبيرج، 2026م

¹ بيانات الأرجنتين حتى شهر يوليو 2025م.
^{*} الناتج المحلي الإجمالي بيانات الربع الأول 2026م.
^{**} معدل التضخم، أسعار الفائدة، الإنتاج الصناعي، ومديري المشتريات بيانات شهر مارس 2026م.



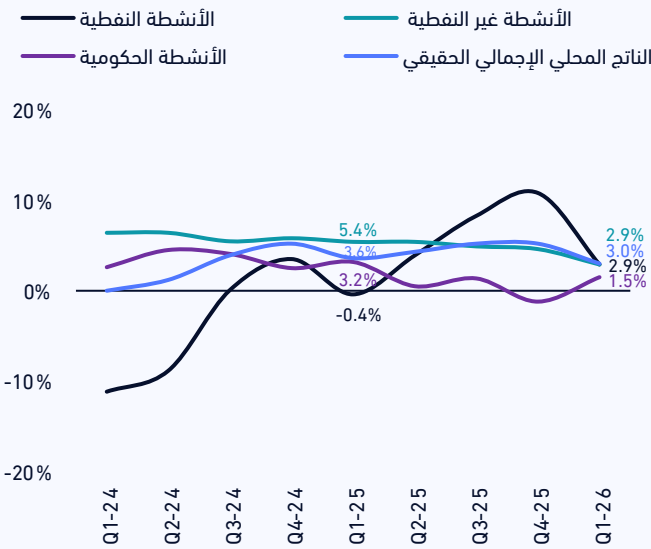
الفصل الثاني الاقتصاد السعودي



الناتج المحلي الإجمالي: نمو بنسبة 3.0% خلال الربع الأول من 2026م، مدعوماً بالأداء الإيجابي للأنشطة الاقتصادية النفطية وغير النفطية

ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية تعكس متانة الاقتصاد السعودي وتنوع مصادر نموه

الشكل (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نموًا سنويًا بنسبة 3.0% خلال الربع الأول من 2026م، مدعومًا بالأداء الإيجابي للأنشطة النفطية وغير النفطية والحكومية. ويعكس ذلك قدرة الاقتصاد على مواجهة تقلبات أسواق الطاقة والغذاء التي سببتها الظروف الجيوسياسية في المنطقة.

وعززت الأنشطة غير النفطية زخم النمو خلال الربع الأول من 2026م، مسجلة ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.9%. وفي مقدمتها نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والذي يمثل 11.8% من الناتج المحلي، حيث حقق نموًا سنويًا بلغ 2.2%.

وارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي خلال الربع الأول من 2026م، حيث بلغت 55.5% مقابل 53.9% في الربع السابق، لتسجل 689.5 مليار ريال. ويعكس هذا النمو استمرار جهود التنويع الاقتصادي، مدعومًا بالاستثمارات في المشاريع الكبرى وتطوير البنية التحتية والسياحة، بما يؤكد التقدم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتعزيز مساهمة الاقتصاد غير النفطي في النمو الاقتصادي.

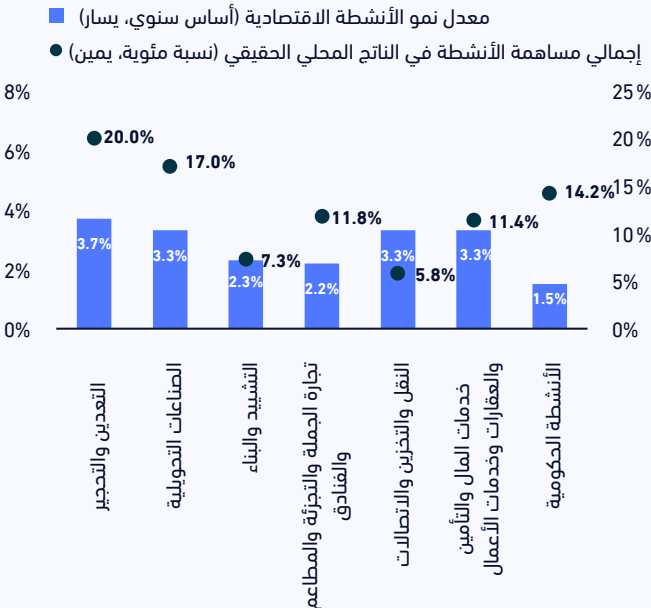
سجلت الأنشطة النفطية نموًا بنسبة 2.9% على أساس سنوي خلال الربع الأول من 2026م. وفي المقابل، تراجعت على أساس ربعي بنسبة 10.8%. وحققت جميع الأنشطة الاقتصادية معدلات نمو إيجابية. فقد سجل نشاط التعدين واستغلال المحاجر، الذي يسهم بنحو 20.0% من إجمالي الناتج المحلي، نموًا بنسبة 3.7% ليصل إلى 248.3 مليار ريال. كما حققت الصناعات التحويلية، التي تمثل 17.0% من إجمالي الناتج المحلي، نموًا سنويًا بنسبة 3.3%، مسجلة 210.8 مليار ريال.

بلغت مساهمة الأنشطة النفطية 24.6% من الناتج المحلي خلال الربع الأول من 2026م، مقارنة بـ 26.9% في الربع السابق. وعلى الرغم من تراجع مساهمتها النسبية، لا يزال القطاع النفطي يمثل أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد السعودي، نظراً لدوره الحيوي في دعم النمو وتعزيز الإيرادات الوطنية.

كما سجلت الأنشطة الحكومية نموًا بنسبة 1.5% على أساس سنوي، بينما تراجعت بنسبة 0.9% على أساس ربعي. وعلى الرغم من هذا التراجع، فإن الأداء السنوي يدعم الطلب المحلي، إلى جانب مواصلة تنفيذ المشروعات الكبرى.

وتشير بيانات الربع الأول إلى تنوع محركات النمو الاقتصادي، مدعومة بالأداء الإيجابي لكل من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات. ويسهم هذا التنوع في تعزيز متانة الاقتصاد السعودي ودعم استدامة نموه، إلى جانب زيادة قدرته على مواجهة المخاطر، وفي مقدمتها تقلبات أسعار النفط. كما ساهمت قدرة المملكة على تأمين بدائل لإمدادات السلع في الحفاظ على زخم النشاط الاقتصادي واستمرارية النمو.

الشكل (6): معدل النمو لأبرز الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الأول 2026م (نسبة مئوية)



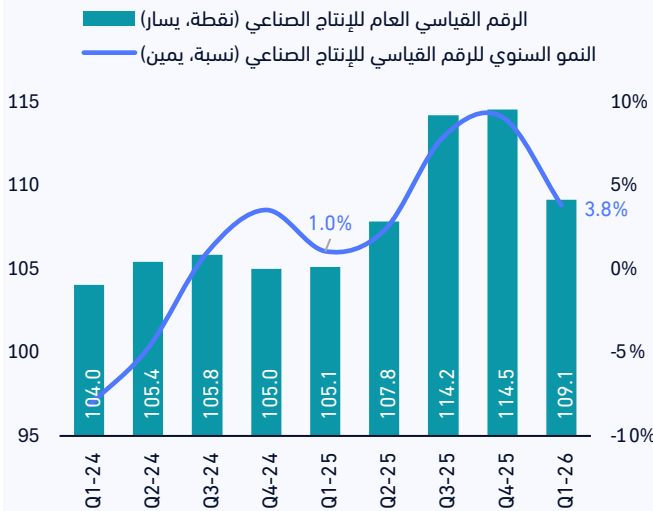
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء



الإنتاج الصناعي: يواصل أدائه التوسعي في الربع الأول 2026م

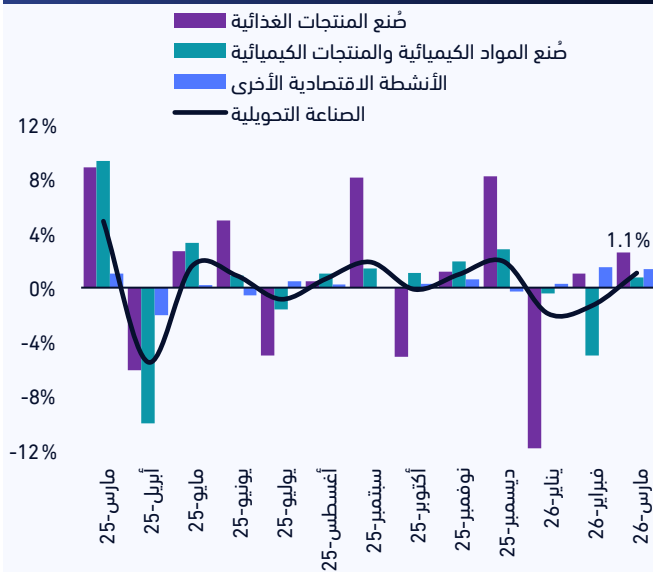
يُتوقع أن يستمر الزخم بقية العام مدفوعًا بخطة التنوع وتوسع القاعدة الصناعية غير النفطية

الشكل (7): النمو السنوي للرقم القياسي للإنتاج الصناعي (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (8): النمو الشهري للرقم القياسي لأهم أقسام الصناعات التحويلية (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

حقق مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2026م ارتفاعاً بنسبة بلغت 3.8% على أساس سنوي، مدفوعاً بنمو الصناعات التحويلية، وهو ما يعكس صموداً لافتاً للقطاع الصناعي في المملكة في ظل بيئة خارجية ضاغطة. فعلى الرغم من الانخفاض الذي شهده شهر مارس متأثراً بتصاعد حدة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن متوسط الأداء للربع حافظ على مساره الإيجابي، مما يشير إلى متانة الأسس الهيكلية للقطاع.

فبحسب تصنيف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، سجّلت الأنشطة النفطية ارتفاعاً بنسبة 4.3% على أساس سنوي، في ظل تعديلات أوبك+ التي أتاحت للمملكة التوسع في إنتاج النفط خلال الربع، ليصل متوسط الإنتاج إلى 9.3 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول 2026م مقارنة بـ 8.9 مليون برميل لنفس الفترة من العام السابق. وقد انعكس ذلك على نمو نشاط صنع الفحم والكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 4.6%، ونشاط إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 4.2%.

وفي السياق ذاته، ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 2.7% على أساس سنوي، لتظهر صلابتها اقتصادية مدفوعة بنمو الصناعات التحويلية بنسبة 2.5% على أساس سنوي. وتعد صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية وصناعة المنتجات الغذائية وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى الأكثر تأثيراً على المؤشر، حيث ارتفع كل منهم بنسبة 3.6%، و2.0%، و1.2% على التوالي مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

ويُعد قطاع الصناعة التحويلية أحد ركائز التنوع الاقتصادي في المملكة، حيث شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً برؤية 2030 ومبادراتها الوطنية التي جعلت تنوع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط ضمن أهدافها الاستراتيجية. ومن أبرزها برنامج صنع في السعودية الذي انطلق في عام 2021م، بهدف استثمار إمكانات الكوادر الوطنية وتحويل الابتكارات المحلية إلى منتجات ذات تنافسية عالمية، مما يسهم في توطيد سلاسل الإمداد والحد من الاعتماد على الواردات، وتعزيز مكانة المملكة كوجهة صناعية رائدة على المستوى الإقليمي والدولي.

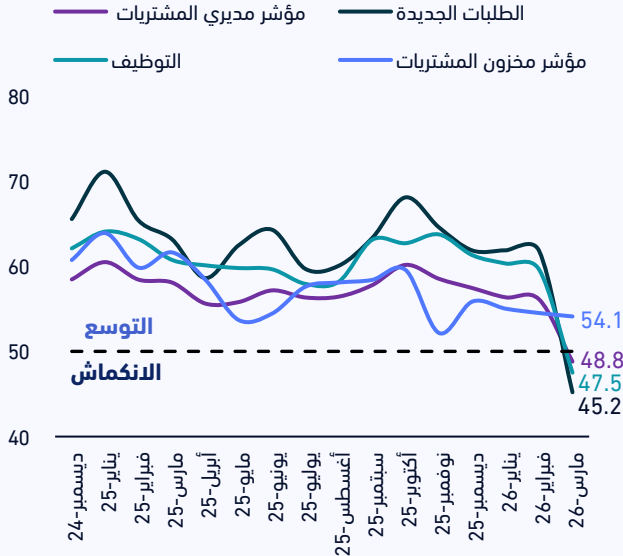
كما ارتفع مؤشر نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء في الربع الأول من عام 2026م بنسبة 5.2% على أساس سنوي، وهذا الارتفاع يعكس التوسع المتواصل في الطاقة الإنتاجية والطلب المتزايد المرتبط بالنشاط الصناعي والسكاني المتنامي، لا سيما في ظل مشاريع الطاقة المتجددة وتوسع شبكة الكهرباء الوطنية. كما شهد مؤشر نشاط إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها ارتفاعاً بنسبة 2.1% على أساس سنوي، ما يؤكد استمرار تطور البنى التحتية وتحسن أساليب إدارة مرافق الخدمات.



مؤشر مديري المشتريات: تراجع متوسط الأداء الربعي للمؤشر نتيجةً للتوترات الجيوسياسية

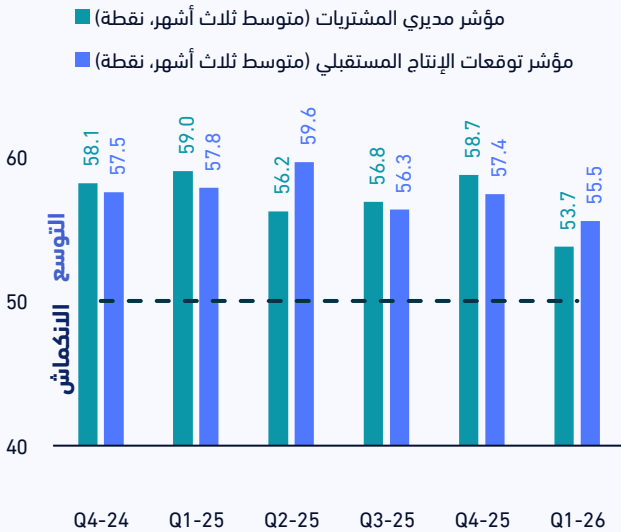
تفاؤل بتحسن النشاط الاقتصادي غير النفطي مدعوماً بالمشاريع الحكومية وتحسن الطلب

الشكل (9): الأداء الشهري لمؤشر مديري المشتريات (نقطة)



المصدر: بنك الرياض وإس أند بي جلوبال

الشكل (10): المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات ومؤشر توقعات الإنتاج المستقبلي



المصدر: بنك الرياض وإس أند بي جلوبال

تباطأ متوسط مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في الربع الأول من 2026م، حيث بلغ 53.7 نقطة، مقارنةً بمتوسط الربع السابق البالغ 58.7 نقطة غير أنه ظل في منطقة التوسع.

وجاء هذا التباطؤ في المؤشر نتيجة تراجعته في الشهر الأخير من الربع الأول 2026م، حيث سجل انكماشاً ليبلغ 48.8 نقطة مقارنةً بشهر فبراير (56.1 نقطة) وشهر يناير (56.3 نقطة)، ويعد هذا الانكماش هو الثاني منذ بداية احتساب المؤشر عام 2009م، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الطلب نتيجةً للتوترات الجيوسياسية في المنطقة.

ويُلاحظ أن الطلبات الجديدة في شهر مارس لم تكن بنفس وتيرة أدائها العالية في يناير 2026م، وكذلك طلبات التصدير التي سجلت أكبر انخفاض لها منذ سنوات بنحو 11 نقطة، متأثرةً بضعف الطلب الخارجي نتيجة التوترات الجيوسياسية. كما انعكس ذلك على مستويات الإنتاج التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً، مع تقليص الشركات لحجم عملياتها في ظل تراجع تدفقات الأعمال الجديدة.

وشهد متوسط أداء مكون التوظيف انخفاضاً نتيجةً لانخفاض حجم الأعمال وتراجع الطلب. وأشارت بعض الشركات إلى تبني سياسات أكثر تحفظاً في التوظيف في نهاية الربع الأول، مع التركيز على احتواء التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية في ظل بيئة اقتصادية أكثر تحدياً. فيما شهد مؤشر مواعيد تسليم الموردين أطول فترات تأخير منذ أغسطس 2021م، نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن. وأدى تقليص المشتريات مع انخفاض الطلب إلى تراجع مستويات المخزون.

وفي المقابل، ظل مكون تكاليف مستلزمات الإنتاج في منطقة التوسع في مارس 2026م على الرغم من تباطؤه قليلاً عن مستواه في فبراير مدفوعاً بزيادة أسعار المواد الخام وتكاليف النقل، كما شهدت أسعار البيع تراجعاً طفيفاً عن الشهر السابق في ظل محاولة الشركات تمرير جزء من التكاليف إلى العملاء، إلا أن الضغوط التنافسية حدّت من القدرة على رفع الأسعار.

وأظهرت توقعات الشركات مستوى حذراً من التفاؤل تجاه الأشهر المقبلة في النشاط الاقتصادي مدعوماً بتحسين الطلب، لكن يظل أداء مؤشر التوقعات في الشهر الأخير من الربع الأول أقل من فبراير ويناير 2026م.

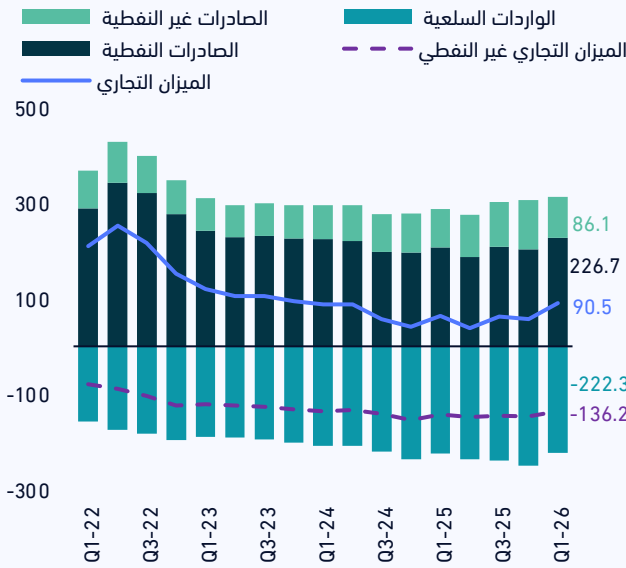
ومن المتوقع أن تتوسع مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي خاصةً مع ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومع توسع الإنفاق الحكومي في القطاعات غير النفطية وإيجاد بيئة جاذبة وحاضنة للفرص، واستمرار تبني الاستراتيجيات الوطنية، وتسارع إنجاز المشاريع الكبرى، لخلق بيئة أكثر جاذبية لنمو مستدام.



التجارة الخارجية: ارتفاع فائض الميزان التجاري بنسبة 43.6% خلال الربع الأول من 2026

الصادرات السلعية تُواصل النمو مع زيادة ملحوظة في نشاط إعادة التصدير

الشكل (11): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري (مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهد الميزان التجاري للمملكة تحسناً ملحوظاً خلال الربع الأول من 2026م، إذ ارتفع فائضه بنسبة 43.6% على أساس سنوي ليبلغ نحو 90.5 مليار ريال، مقارنة بـ 63.0 مليار ريال في الربع الأول من 2025م. ويُعزى هذا الأداء إلى نمو الصادرات السلعية وتراجع الواردات، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 8.7% على أساس سنوي لتصل إلى 312.8 مليار ريال، في حين انخفضت الواردات بنسبة 1.0% لتسجل 222.3 مليار ريال خلال الفترة نفسها.

كما تحسن عجز الميزان التجاري غير النفطي بنسبة 4.9% على أساس سنوي ليبلغ 136.2 مليار ريال في الربع الأول من 2026م، مقابل 143.2 مليار ريال في الربع الأول من 2025م، بدعم من نمو الصادرات غير النفطية بنسبة 5.8% خلال الفترة نفسها، بالإضافة إلى تراجع الواردات بنسبة 1.0%.

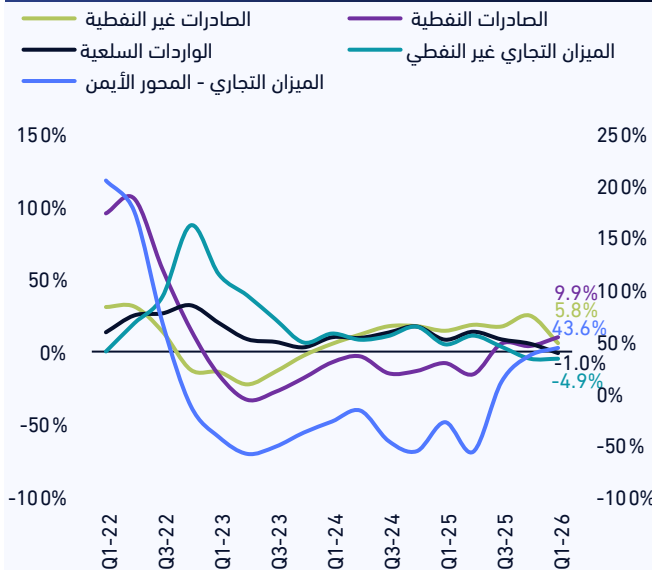
وسجلت الصادرات النفطية نمواً بنسبة 9.9% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2026م لتصل إلى 226.7 مليار ريال، مقارنة بـ 206.3 مليار ريال في الربع المماثل من العام السابق. ونتيجة لذلك، ارتفعت مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات السلعية إلى 72.5%، مقابل 71.7% في الربع الأول من 2025م. ويُعزى هذا النمو جزئياً إلى تحسن متوسط أسعار النفط العالمية، التي ارتفعت بنحو 6.0% على أساس سنوي من 75.8 دولاراً للبرميل إلى 80.2 دولاراً للبرميل خلال الفترة نفسها.

أما الصادرات غير النفطية، فقد ارتفعت بنسبة 5.8% على أساس سنوي خلال الربع الأول من 2026م لتبلغ نحو 86.1 مليار ريال. كما بلغت قيمة إعادة التصدير نحو 38.3 مليار ريال، مسجلة نمواً سنوياً بنسبة 32.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وشكلت إعادة التصدير نحو 44.5% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وما يعادل 12.3% من إجمالي الصادرات السلعية، لتواصل مساهمتها في نمو الصادرات غير النفطية وتعزيز نشاط التجارة الخارجية للمملكة.

وعلى مستوى مكونات الصادرات غير النفطية، تصدرت الآلات والأجهزة الكهربائية قائمة الصادرات بقيمة بلغت نحو 22.1 مليار ريال خلال الربع الأول من 2026م، مشكّلة 25.7% من إجمالي الصادرات غير النفطية، ومسجلة نمواً سنوياً بنسبة 57.5%. وجاءت منتجات الصناعات الكيماوية في المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 17.9 مليار ريال، بما يمثل 20.8% من الإجمالي، رغم تراجعها بنسبة 10.1% على أساس سنوي. فيما حلت اللدائن ومصنوعاتها في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 14.7 مليار ريال، مشكّلة 17.1% من الإجمالي، ومسجلة انخفاضاً سنوياً بنسبة 16.5%.

ويعكس أداء الصادرات السعودية استمرار التحولات في هيكل الصادرات غير النفطية، مع تنامي مساهمة بعض الأنشطة المرتبطة بإعادة التصدير والمنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة، مقابل تراجع مساهمة بعض المجموعات الأخرى.

الشكل (12): معدل نمو الصادرات والواردات والتبادل التجاري (نسبة مئوية، أساس سنوي)

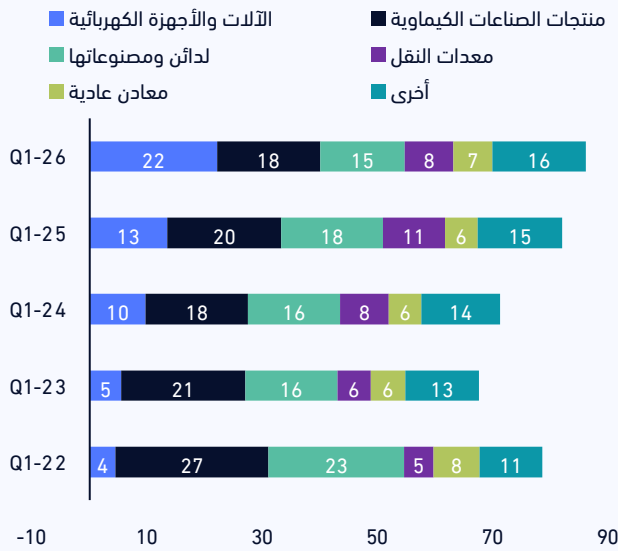


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء



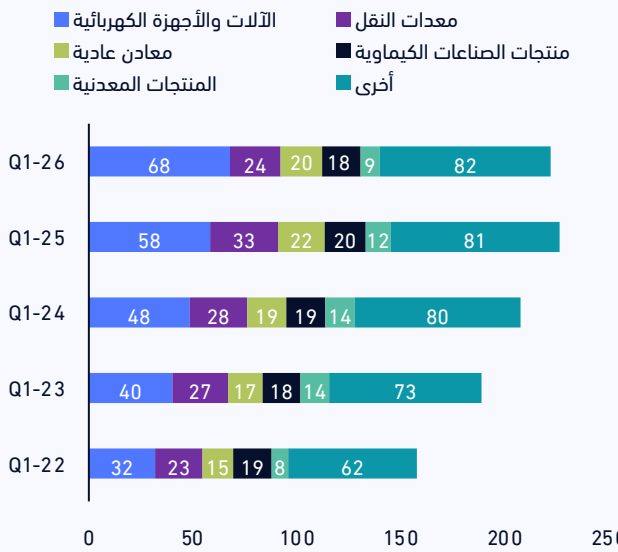
انخفاض واردات السلع الاستهلاكية النهائية يدفع بانكماش طفيف في الواردات

الشكل (13): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام (مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (14): الواردات حسب أهم الأقسام (مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وشهدت واردات المملكة خلال الربع الأول من عام 2026م انخفاضا بنسبة 1.0% على أساس سنوي لتصل إلى نحو 222.3 مليار ريال، مدفوعة بانخفاض واردات السلع الاستهلاكية النهائية بنسبة 12.5% على أساس سنوي، والتي شكلت ما نسبته 29.5% من إجمالي الواردات. في المقابل، شكلت واردات السلع الرأسمالية والوسيلة ما نسبته 70.5% من إجمالي الواردات، مسجلة ارتفاعاً بلغ 4.7% على أساس سنوي.

وقد تصدرت واردات الآلات والأجهزة الكهربائية قائمة الواردات خلال الربع الأول من عام 2026م، مسجلة نحو 67.8 مليار ريال، ما يمثل 30.5% من إجمالي الواردات، وبنمو سنوي بلغ 17.1%. وجاءت معدات النقل في المرتبة الثانية، ممثلة 10.9% من الإجمالي، مسجلة انخفاضا بنسبة 22.2%. أما المعادن العادية، فحلت في المرتبة الثالثة، مع انخفاض بلغ 9.2%، لتشكل نحو 9.1% من إجمالي الواردات.

وعلى صعيد أهم الشركاء التجاريين للمملكة، فقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي الصادرات غير النفطية خلال الربع الأول من عام 2026م، بقيمة 28.8 مليار ريال، بما يمثل 33.4% من إجمالي الصادرات غير النفطية. وتركزت الصادرات المتجهة للإمارات في فئتي الآلات والأجهزة الكهربائية ومعدات النقل، واللتين استحوذتا معاً على نحو 75.2% من الإجمالي، بما في ذلك الصادرات المعاد تصديرها. واحتلت الهند المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 6.6 مليار ريال (7.6% من الإجمالي)، وتصدرت الصناعات الكيماوية الصادرات المتجهة للهند، مستحوذة على نحو 36.8% من الإجمالي. وجاءت الصين في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 5.6 مليار ريال (6.5% من الإجمالي)، تركزت في فئتي اللدائن والمطاط ومصنوعاتها والصناعات الكيماوية، واللتين استحوذتا معاً على نحو 60.2%. ويأتي نمو الصادرات غير النفطية في الربع الأول من عام 2026م داعماً لمستهدفات رؤية 2030 في التنويع الاقتصادي وزيادة إسهامات القطاع غير النفطي في تعزيز التجارة الكلية للمملكة.

وحافظت الصين على مركزها كأكبر مورد للمملكة خلال الربع الأول من عام 2026م، بقيمة بلغت نحو 63.4 مليار ريال، ما يعادل 28.5% من إجمالي الواردات، وتركزت الحصة الأكبر في الآلات والأجهزة الكهربائية. وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 16.5 مليار ريال (7.4% من الإجمالي)، وتصدرت الأحجار الكريمة وواردات المملكة منها. فيما حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بقيمة 16.1 مليار ريال (7.3% من الإجمالي)، وتركزت صادراتها للمملكة في الآلات والأجهزة الكهربائية وعبوات ومعدات النقل.

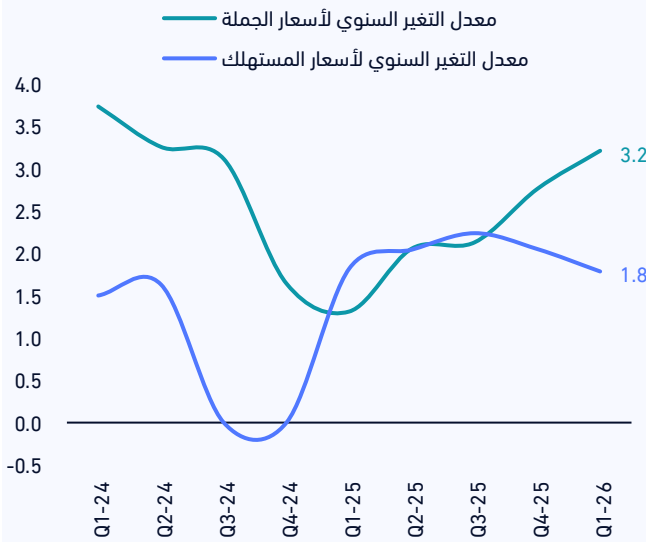
يأتي الأداء الإيجابي للتجارة الخارجية للمملكة في الربع الأول من عام 2026م متوافقاً مع نمو الناتج المحلي للمملكة والذي بلغ 3.0% خلال الربع، مما يعكس صلابة الاقتصاد السعودي في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد.



الأسعار: ضغوط تضخمية محدودة تقود أسعار المستهلك لارتفاع طفيف خلال الربع الأول من 2026م

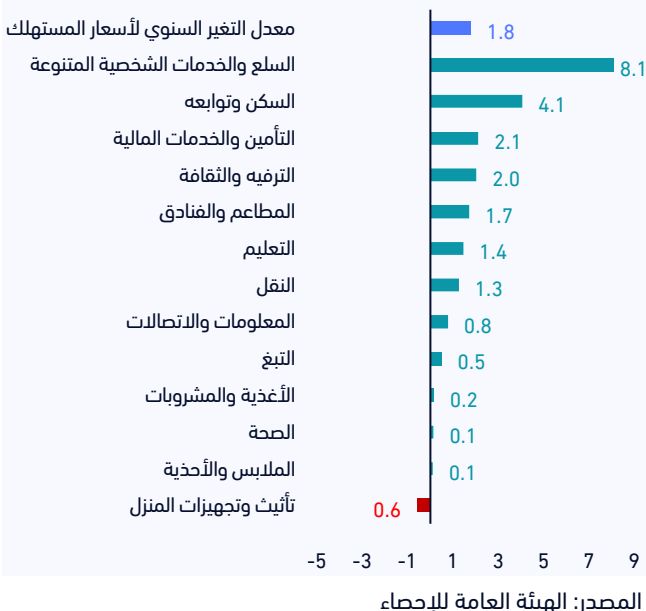
قطاع السكن يقود ارتفاع أسعار المستهلك في الربع الأول 2026م

الشكل (15): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (16): معدل التغير السنوي في أقسام سلة المستهلك للربع الأول من عام 2026م (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجل متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 104.6 نقطة في الربع الأول من عام 2026م، مرتفعاً بنسبة 1.8% على أساس سنوي، ومدفوعاً في المقام الأول بارتفاع مجموعة السكن وتوابعه بنسبة 4.1% حيث يمثل 20.2% من وزن المؤشر.

ويعزى الارتفاع في قطاع السكن وتوابعه إلى ارتفاع الإيجارات الفعلية التي يدفعها المستأجرون للسكن الرئيسي بنسبة 5.1% على أساس سنوي. كما ساهمت بعض الأقسام الأخرى في زيادة مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، حيث سجل قسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة ارتفاعاً بنسبة 8.1% وسجل كل من قسم التأمين والخدمات المالية والترفيه والثقافة والنقل ارتفاعاً بنسبة 2.1% و2.0% و1.3% على التوالي. بالمقابل، سجل قسم تأثيث وتجهيزات المنزل تراجعاً بنسبة 0.6%.

وساهم الارتفاع المحدود في أسعار الأغذية والمشروبات، رغم وزنها المرتفع البالغ 21.9% في الحد من الضغوط التضخمية، حيث ارتفعت أسعارها بنسبة 0.2% فقط على أساس سنوي. ويعد الاستقرار النسبي في أسعار الغذاء عاملاً إيجابياً، لاسيما في ظل التطورات الأخيرة، لما له من أهمية في الحد من الضغوط على تكاليف المعيشة ودعم استقرار المستوى العام للأسعار.

وفيما يخص أسعار الجملة، بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي نحو 162.1 نقطة في الربع الأول من عام 2026م، مرتفعاً بنسبة 3.2% على أساس سنوي. ومدفوعاً بنمو قسم سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 5.9%، تلاه قسم منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 2.8%، كما ارتفع قسم المنتجات المعدنية والآلات والمعدات، والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 1.3% و0.2% على التوالي. في حين سجل قسم الخامات والمعادن انخفاضاً بنسبة 0.5% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2026م.

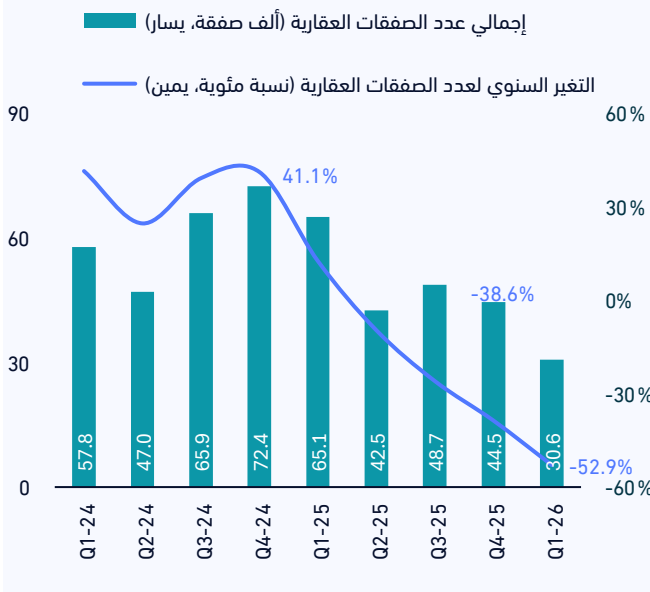
ويشير أداء مؤشر أسعار المستهلك في الربع الأول من عام 2026م إلى وجود ضغوط تضخمية محدودة، مدفوعة بارتفاع أسعار السكن وبعض الأنشطة الخدمية، في مقابل استقرار أو تراجع أسعار بعض السلع. كما يشير محدودية ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات إلى احتواء نسبي للضغوط على تكاليف المعيشة، في حين قد تعكس محدودية انتقال بعض ضغوط تكاليف المدخلات إلى أسعار المستهلك استمرار احتواء الضغوط التضخمية. وفي المقابل، يعكس مؤشر أسعار الجملة ارتفاعاً معتدلاً خلال الفترة نفسها، متأثراً بنمو أسعار عدد من السلع القابلة للنقل والمنتجات الزراعية، مع تراجع أسعار الخامات والمعادن. وبشكل عام، تتسم أسعار المستهلك والجملة بالاستقرار النسبي مقارنة بنظيراتها في مجموعة دول العشرين، مدعومة بتحسّن النشاط الاقتصادي.



القطاع العقاري: تحولات في أداء السوق وتراجع حجم الصفقات للقطاع في الربع الأول من 2026م

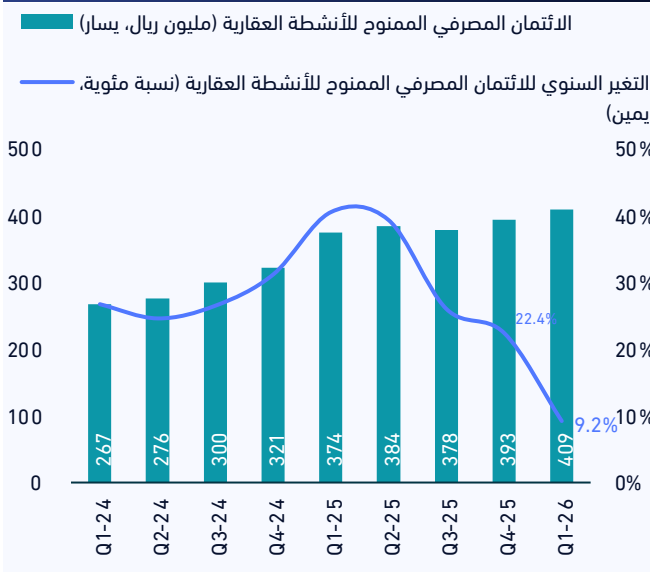
نمو الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة العقارية بنسبة 9.2%

الشكل (17): عدد الصفقات العقارية



المصدر: وزارة العدل

الشكل (18): الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة العقارية



المصدر: البنك المركزي السعودي

شهد القطاع العقاري خلال الربع الأول من عام 2026م تباطؤاً في الصفقات العقارية متأثراً بعدة عوامل اقتصادية وسوقية، وهي ارتفاع تكلفة التملك، وبقاء تكلفة التمويل عند مستويات مرتفعة، وحالة الترقب لدى المشتريين، إلى جانب زيادة المعروض والتغيرات التنظيمية التي أسهمت في إعادة توازن السوق؛ حيث تم تنفيذ نحو 30.6 ألف صفقة عقارية في السوق العقاري في المملكة خلال الربع، بانخفاض نسبته 52.9% على أساس سنوي، و31.1% على أساس ربعي، وبإجمالي قيمة 28.3 مليار ريال.

ففي القطاع السكني، والذي يشكل 90.6% من إجمالي الصفقات العقارية المنفذة، بلغ عدد الصفقات حوالي 27.7 ألف صفقة، بتراجع 53% على أساس سنوي، وبإجمالي قيمة نحو 21.1 مليار ريال، كما سجلت انخفاضاً ربعياً قدره 31.3%.

أما القطاع التجاري، والذي يشكل 5.5% من إجمالي الصفقات العقارية المنفذة فقد بلغ عدد الصفقات 1.67 ألف صفقة مسجلة انخفاضاً سنوياً بنسبة 59.3%. أما على أساس ربعي، فقد تراجع عدد الصفقات التجارية بنسبة بلغت 37.3%، وبلغت القيمة الإجمالية للصفقات التجارية نحو 5.9 مليار ريال. وقد يعود هذا الانخفاض في القطاع العقاري التجاري إلى مرحلة تصحيحية وتنظيم السوق العقارية وبقاء تكاليف التمويل عند مستويات مرتفعة.

وفي القطاع الزراعي، والذي يشكل 3.9% من إجمالي الصفقات العقارية المنفذة، بلغ عدد الصفقات المنفذة نحو 1.21 ألف صفقة، بقيمة 1.34 مليار ريال، بتراجع 38% على أساس سنوي و17% على أساس ربعي.

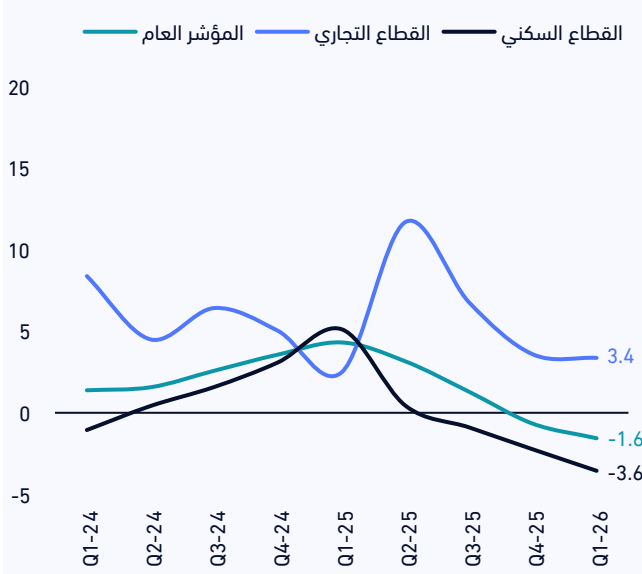
أما على مستوى التمويل العقاري فقد سجل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة العقارية نمواً سنوياً بلغ 9.2% وربعياً بلغ 3.9% خلال الربع الأول 2026م، ليلعب 408.9 مليار ريال. وقد يعود ارتفاع التمويل العقاري مقابل تراجع الصفقات إلى أن جزء من هذا التمويل موجه لمشروعات قائمة.

فيما سجل التمويل السكني الجديد للأفراد المتقدم من قبل البنوك التجارية وشركات التمويل تراجعاً خلال الربع الأول من عام 2026م بنسبة 42.5% ليصل إلى 16.3 مليار ريال مع تراجع عدد العقود السكنية المبرمة بنسبة 34.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.



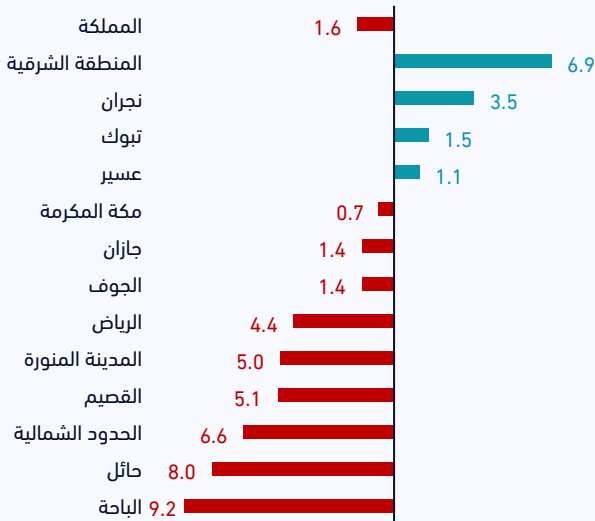
انخفاض الرقم القياسي لأسعار العقارات بنسبة 1.6% خلال الربع الأول 2026م

الشكل (19): التغير السنوي للرقم القياسي العام للعقارات (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (20): النمو السنوي للرقم القياسي للعقارات حسب المنطقة (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سجّل مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة 103.3 نقطة في الربع الأول من عام 2026م، بتراجع بلغ 1.6% على أساس سنوي.

وسجّلت أسعار القطاع السكني انخفاضًا بنسبة 3.6% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026م، وجاء الانخفاض مدفوعًا بتراجع أسعار الفلل والأراضي السكنية والشقق على أساس سنوي بنسبة 6.1%، و3.9%، و1.1% على التوالي.

أما في القطاع التجاري، فقد سجّلت أسعار الأراضي والعمائر ارتفاعًا سنويًا بنسبة 3.6%، و2.6% على التوالي في الربع الأول من عام 2026م، نتيجة الطلب المتزايد على المساحات التجارية. كما شهد القطاع الزراعي ارتفاعًا سنويًا مدفوعًا بارتفاع أسعار الأراضي الزراعية بنسبة 11.8%.

وساهم ارتفاع الوزن النسبي للقطاع السكني في حدّ أثر الزيادة في أسعار القطاع التجاري على المؤشر العام، إذ تبلغ نسبة القطاع السكني 72.7% من إجمالي الوزن، بينما تصل نسبة القطاع التجاري إلى 25.4% والزراعي إلى 1.9%. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار القطاع التجاري إلا أنه يسير بصورة أبطأ مقارنة بأعلى مستوى بلغه في الربع الثاني من عام 2025م.

وبحسب التقسيم الإداري للمناطق، سجّلت المنطقة الشرقية أعلى معدل زيادة سنوية في أسعار العقارات خلال الربع الأول من عام 2026م بنسبة 6.9%، تليها منطقة نجران بنسبة 3.5%، ثم منطقة تبوك وعسير بنسبة 1.5% و1.1% على التوالي.

في المقابل، كانت منطقة الباحة الأكثر تراجعًا بنسبة 9.2% على أساس سنوي، تليها حائل بنسبة 8.0%، والحدود الشمالية بنسبة 6.6%، ثم القصيم والمدينة المنورة والرياض بنسبة 5.1% و5.0% و4.4% على التوالي.

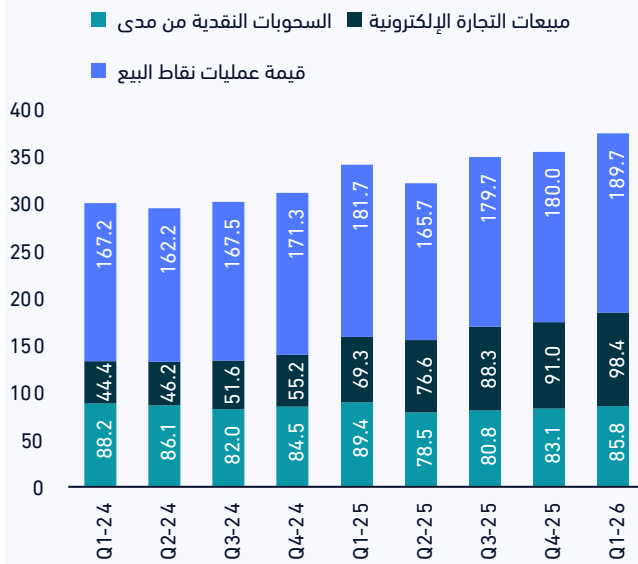
والملاحظ أن منطقة الرياض شهدت تباطؤًا في الربعين الأخيرين مقارنة بارتفاعات سابقة تصدرت بها مناطق المملكة، وخاصة بعد التوجيهات الكريمة باتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الشأن لزيادة العرض العقاري والمساهمة في تخفيض حدة ارتفاع الأسعار والإيجارات في الرياض، وبشكل عام فإن السوق العقارية بالمملكة دخلت مرحلة تستهدف تعزيز كفاءة السوق ورفع جودة الاستثمارات العقارية.



نقاط البيع والسحوبات النقدية: ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع في الربع الأول من 2026م

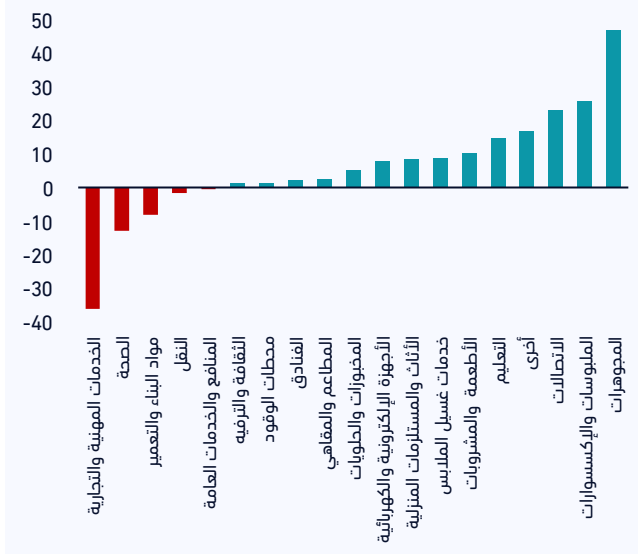
استمرار توجه المستهلكين نحو عمليات الدفع الإلكتروني

الشكل (21): نقاط البيع والسحوبات النقدية ومبيعات التجارة الإلكترونية (مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي

الشكل (22): معدل التغير السنوي للمبيعات حسب الأنشطة للربع الأول 2026م (نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي السعودي

نما الإنفاق الاستهلاكي عبر نقاط البيع خلال الربع الأول من 2026م على الرغم من الضغوط التضخمية واضطرابات سلاسل الإمداد. حيث ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة 4.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 189.7 مليار ريال. كما ارتفع عدد عمليات نقاط البيع بنسبة 9.9% على أساس سنوي إلى 2.9 مليار عملية، بدعم من نمو قطاع الأطعمة والمشروبات الذي سجل العدد الأكبر من العمليات بنحو 683.0 مليون عملية. وشهد قطاع الاتصالات أعلى نمو سنوي في عدد العمليات بنسبة 60.8% نتيجة التسارع الرقمي وزيادة الطلب على الخدمات الرقمية.

ومن حيث القيمة، كان النمو السنوي الأعلى في مبيعات نقاط البيع في قطاع المجوهرات، الملابس والإكسسوارات، والاتصالات بنسب نمو بلغت 47.0% و25.9% و23.0% على التوالي. ومن الجانب الآخر، سجلت مبيعات قطاع الخدمات المهنية والتجارية الأكثر تراجعاً على أساس سنوي بنسبة 36.2%. حيث اتجهت الشركات إلى تعزيز كفاءة الإنفاق ورقمنة العمليات. وانخفضت مبيعات قطاع الصحة، ومواد البناء والتعمير بنسبة 12.9% و8.1% على التوالي.

ومع استمرار تفضيل المستهلكين للدفع الإلكتروني في عمليات الشراء، ارتفعت قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية بمعدل 41.9%، وارتفع عدد عمليات التجارة الإلكترونية بنسبة 47.7% مدفوعاً بالتحول في سلوك المستهلك نحو الشراء الرقمي، لا سيما خلال مواسم التخفيضات المرتبطة برمضان وعيد الفطر. وتزامن ذلك مع انخفاض السحوبات النقدية من مدى بنسبة 4.0%، وتراجع رغبة المستهلكين للدفع عبر البطاقات لتسجل قيمة مبيعاتها انخفاضاً بنسبة 2.2%. ويأتي ذلك في إطار مستهدفات رؤية السعودية 2030 لتعزيز التحول الرقمي وتقليل الاعتماد على النقد.

شهدت المملكة توسعاً ملحوظاً في التراخيص لمنصات الدفع والبنوك الرقمية وصلت إلى 31 شركة مرمخة بنهاية شهر مارس من عام 2026م، ما أسهم في تطوير حلول المدفوعات الإلكترونية وتعزيز انتشار نقاط البيع في مختلف الأنشطة التجارية والخدمية. كما أدى هذا التوسع إلى تسهيل المعاملات المالية ورفع كفاءة وسائل الدفع. وبسبب هذه التطورات ارتفعت حصة المدفوعات الرقمية من 18% في عام 2016م إلى 85% في عام 2025م من إجمالي عمليات الدفع للأفراد في قطاع التجزئة. وساهم الاقتصاد الرقمي بنسبة 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025م، بما يؤكد توجه السعودية لتعزيز مكانتها كمركز عالمي للتقنية المالية.



المالية العامة: تحسن في نمو الإيرادات غير النفطية في الربع الأول من 2026

زيادة إيرادات الضرائب على السلع والخدمات والإيرادات الأخرى يدفع بنمو العوائد غير النفطية

الشكل (23): الإيرادات

سجلت الإيرادات العامة للدولة تراجعاً طفيفاً بنسبة 1.0% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2026م، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى تراجع الإيرادات النفطية بنسبة 3.4%.

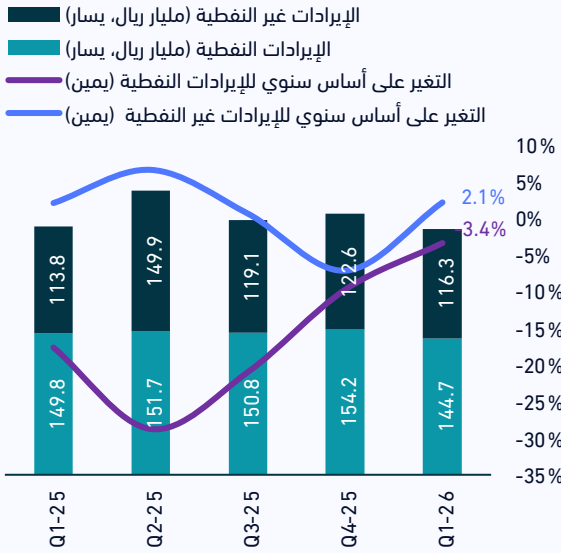
وارتفعت الإيرادات غير النفطية إلى 116.3 مليار ريال، بنمو 2.1% على أساس سنوي؛ لارتفاع إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 4.7%، وارتفاع الإيرادات الأخرى بنسبة 3.0%، على أساس سنوي. في المقابل تراجعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية وإيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية وإيرادات الضرائب الأخرى بنسبة 11.6% و 0.2% و 19.5% على التوالي.

وبفضل برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل، مثلت الإيرادات غير النفطية 44.5% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، منها 28.7% إيرادات ضرائب على السلع والخدمات.

ومن جهة الإنفاق، سجلت المصروفات العامة للدولة نمواً في الربع الأول من عام 2026م بنسبة 20.0% على أساس سنوي لتبلغ 386.7 مليار ريال، نتيجة نمو المصروفات الجارية بنسبة 16.5% لتصل إلى 343.3 مليار ريال، ونمو المصروفات الرأسمالية بنسبة 56.3%، لتصل إلى 43.4 مليار ريال مدفوعاً بتسريع تحقيق المستهدفات وزيادة الإنفاق على المشاريع الكبرى.

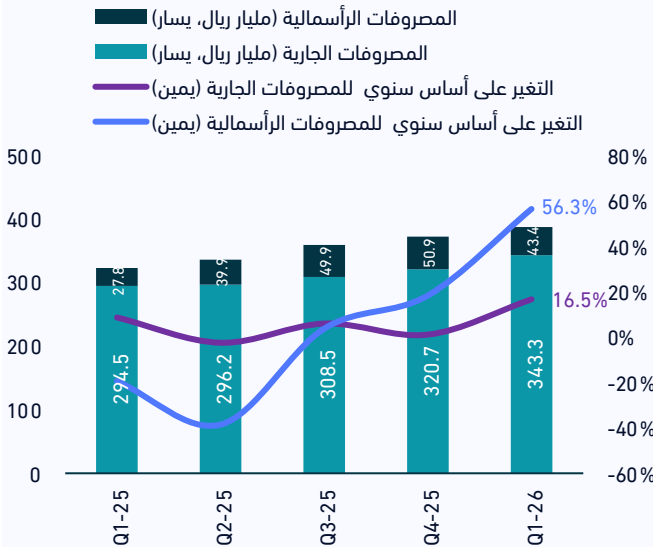
وبتحليل بنود الإنفاق، بلغت تعويضات العاملين 151.1 مليار ريال في الربع الأول من عام 2026م، بارتفاع بلغ 3.4% على أساس سنوي، استحوذت على النصيب الأكبر من المصروفات الحكومية الفعلية بنسبة 39.1%، ويأتي الإنفاق الحكومي على استخدام السلع والخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 25.4% من إجمالي المصروفات بقيمة 98.1 مليار ريال، مسجلاً نمواً بنسبة 51.7% مقارنة بالربع الأول من عام 2025م.

بلغ الإنفاق على المنافع الاجتماعية 31.1 مليار ريال بنمو 2.0% على أساس سنوي. وارتفعت الإعانات والمنح بنسبة 170.1% و 249.3% على التوالي، في المقابل بلغت كل من مصروفات أخرى ونفقات التمويل 8.3% و 3.2% على التوالي من إجمالي المصروفات لتسجل 32.3 مليار ريال و 12.3 مليار ريال على التوالي، حيث تراجع كل منهما بـ 5.5% و 0.8% على التوالي.



المصدر: وزارة المالية

الشكل (24): المصروفات

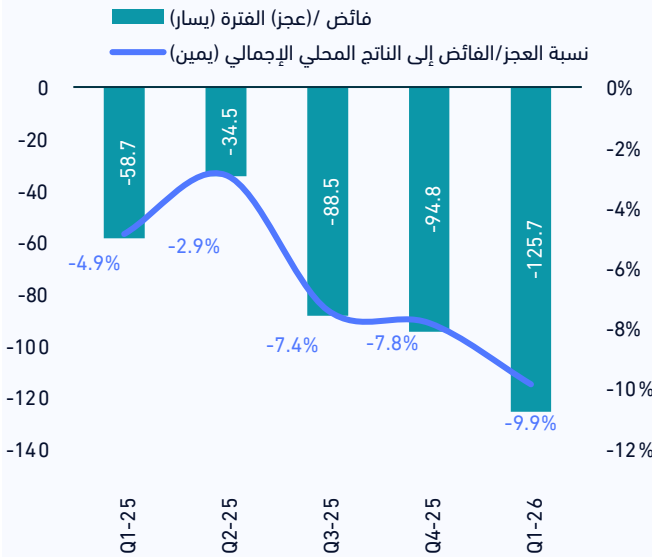


المصدر: وزارة المالية



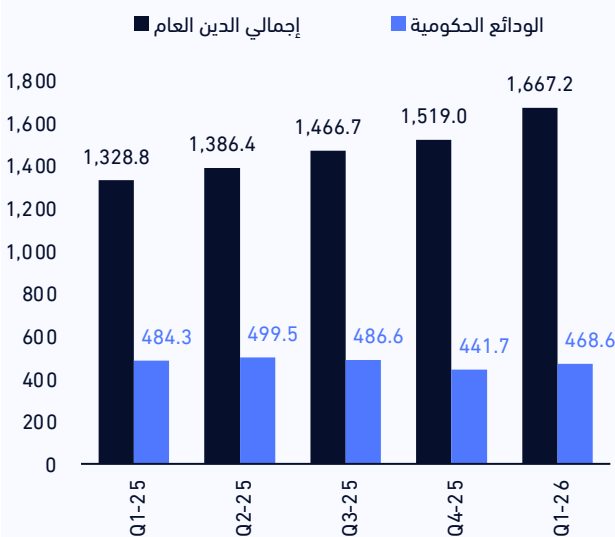
توسع في العجز خلال الربع الأول مدفوعاً بتسارع نمو الإنفاق على استخدام السلع والخدمات، ونمو في الإنفاق الرأسمالي

الشكل (25): فائض/(عجز) الفترة
(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية

الشكل (26): الدين العام والودائع الحكومية
(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية

سجلت الميزانية العامة للمملكة عجزاً مالياً قدره 125.7 مليار ريال في الربع الأول من عام 2026م، مقارنة بعجز قدره 58.7 مليار ريال في الربع المماثل من العام السابق، ما يعكس استمرار الضغوط المالية وسط زيادة ملحوظة في إجمالي النفقات بنسبة 20%، وقد تم تمويل العجز عبر إصدارات قياسية للدين في الربع الأول بارتفاع ملحوظ مقارنة بالربع الأول من السنوات السابقة.

وتراجعت الودائع الحكومية لتبلغ 468.6 مليار ريال في الربع الأول من عام 2026م، مقابل 484.3 في الربع المماثل من العام السابق وبنسبة انخفاض تقدر بـ 3.2%، وأما بشكل ربعي فقد ارتفعت مقارنة بالربع الرابع من عام 2025م.

وتواصل المملكة تحقيق أهداف اقتصادية طموحة ترتقي بمستوى الخدمات وتزيد الإنتاجية وتشجع الاستثمارات من القطاع الخاص والتي من المتوقع أن تدر عوائد مالية ضخمة في المستقبل، وتسهم في انخفاض العجز.

وبحسب البيانات الصادرة من المركز الوطني لإدارة الدين، بلغ الدين المباشر القائم على الحكومة في نهاية مارس من عام 2026م 1,667.2 مليار ريال سعودي منها 1,042.8 مليار ريال سعودي ديون محلية و624.4 مليار ريال سعودي ديون خارجية، بزيادة 30.8% للدين الداخلي، و17.4% للدين الخارجي على أساس سنوي.

وتعتبر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية حيث بلغت 33.6% بنهاية الربع الأول من عام 2026م، مدعومة بالوضع المالي القوي للمملكة ومستويات الدين المنضبطة، مما يعزز متانة تصنيفها الائتماني.

ويعكس الارتفاع في إجمالي الدين العام، التوجه نحو تنويع مصادر التمويل بما يضمن استدامة الإنفاق على المشروعات الكبرى والبنى التحتية، دون التأثير سلباً على السيولة المحلية، ويساعد هيكل الدين الذي يميل نحو التمويل طويل الأجل في تقليل مخاطر إعادة التمويل، ويدعم جهود الدولة في تعزيز استثماراتها في القطاعات الواعدة مثل الطاقة المتجددة، ودعم الموازنة على المدى الطويل، وبناء الاحتياطات لمواجهة التقلبات المحتملة في السوق.

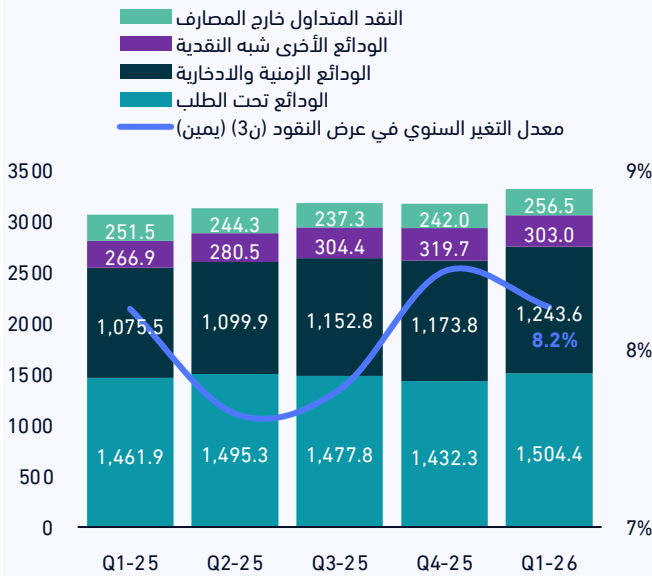
وقد ثبتت وكالات التصنيف الائتماني "فيتش" و"إس آند بي جلوبال" تصنيف المملكة الائتماني عند مستوى A+، و"موديز" عند Aa3، مع نظرة مستقبلية "مستقرة" في عام 2026م، وهو ما يعكس التحسن في الأداء الاقتصادي والمالي نتيجة الجهود المبذولة في تنفيذ رؤية السعودية 2030.



الأداء النقدي: ارتفاع العروض النقدي وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الأول من 2026م

عرض النقود يُحافظ على وتيرة النمو، مدعومًا باستقرار أسعار الفائدة ونمو الطلب المحلي

الشكل (27): مكونات عرض النقود (ن3)
(نسبة مئوية، مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي

شهد إجمالي عرض النقود (ن3) ارتفاعًا بنسبة 8.2% على أساس سنوي بنهاية الربع الأول من عام 2026م ليصل إلى 3,307 مليار ريال.

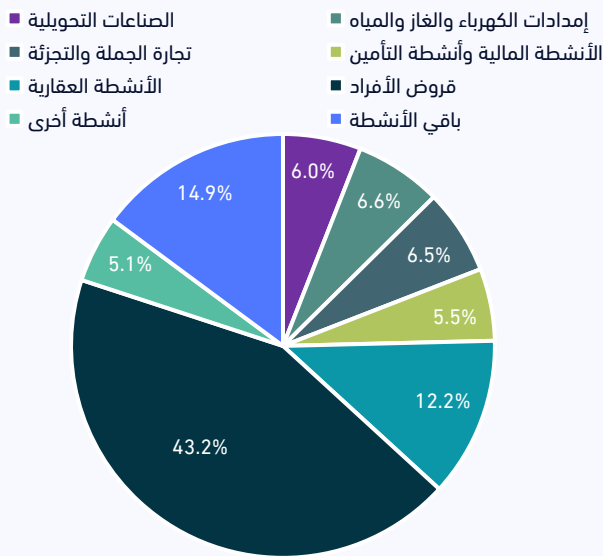
وقد شكّلت الودائع تحت الطلب 45.5% من إجمالي عرض النقود، تليها الودائع الزمنية والادخارية 37.6%، والودائع الأخرى شبه النقدية 9.2%، والنقد المتداول خارج المصارف 7.8%.

ويُعزى نمو عرض النقود (ن3) إلى ارتفاع الودائع الزمنية والإدخارية على أساس سنوي بنسبة 15.6%، كما سجّلت الودائع الأخرى شبه النقدية والنقد المتداول خارج المصارف ارتفاعًا على أساس سنوي بنسبة 13.5% و2.0% على التوالي. وسجّل إجمالي الودائع تحت الطلب ارتفاعًا بلغ 2.9% على أساس سنوي.

كما سجّل إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الأول من عام 2026م نموًا سنويًا بنسبة 8.2% ليصل إلى 3,355 مليار ريال. بسبب زيادة الائتمان الممنوح للأفراد والأنشطة العقارية، والتي استحوذت مجتمعة على 55.4% من إجمالي الائتمان، بقيمة 1,450 مليار ريال و408 مليار ريال على التوالي.

ورغم بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبيًا، واصل الطلب على التمويل زخمه القوي مدعومًا بثقة المستهلكين وبرامج الدعم الحكومي.

الشكل (28): نسبة الائتمان الممنوح إلى إجمالي الائتمان المصرفي وفقًا للنشاط الاقتصادي في الربع الأول 2026م (نسبة مئوية)



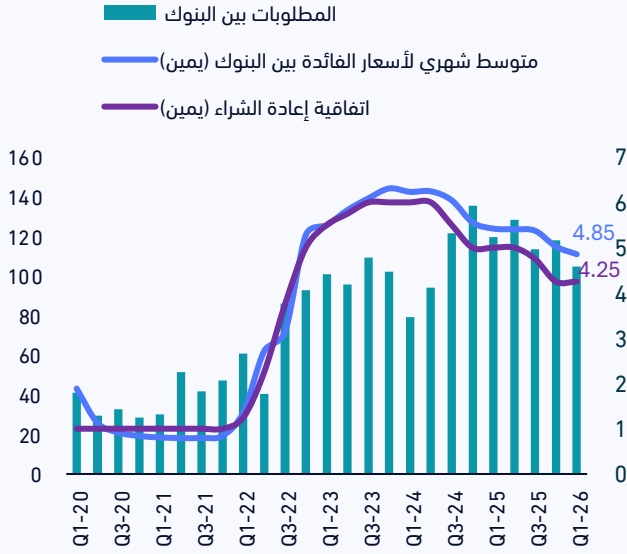
المصدر: البنك المركزي السعودي

كذلك، ساهم كل من قطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه وقطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الصناعات التحويلية بحوالي 6.6%، 6.5%، و6.0% على التوالي من إجمالي حجم الائتمان، بقيمة تقدر بحوالي 222 و218 و199 مليار ريال على التوالي. ما يعكس توزيعًا قطاعيًا متنوعًا يدعم أهداف التنويع الاقتصادي.



استقرار أسعار الفائدة ونمو الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي

الشكل (29): مؤشرات نقدية (أسعار الفائدة، والمطلوبات بين البنوك) (نسبة مئوية، مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي

أبقى البنك المركزي السعودي على سعر الريبو عند 4.25% خلال الربع الأول من عام 2026م. في حين انخفض سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) ليصل إلى متوسط قدره 4.85% مقارنة بـ 5.02% في الربع السابق له،

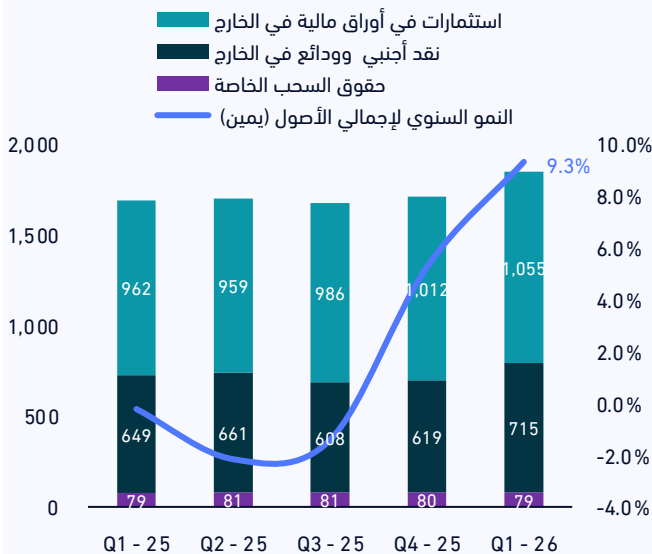
وعلى الرغم من ثبات سعر الفائدة، انخفض سعر السايبور مما خفف تكلفة الاقتراض بين البنوك وأسهم في دعم نمو المعروض النقدي (ن3) خلال نفس الفترة، وانخفضت المطلوبات بين البنوك لتصل إلى 104.8 مليار ريال مقارنة بـ 118.1 مليار ريال في الربع السابق.

وسجلت الأصول الاحتياطية للمملكة نموًا سنويًا بلغ 9.3% في الربع الأول من عام 2026م، لتبلغ 1,862 مليار ريال مقابل 1,703 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام الماضي.

ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع استثمارات في أوراق مالية في الخارج بنسبة 9.6%، والذي يشكل 56.6% من الاحتياطيات ليصل إلى نحو 1,054 مليار ريال، كما ارتفع كل من النقد الأجنبي وودائع في الخارج وحقوق السحب الخاصة بنسبة 10.1% و0.3% على التوالي لتصل إلى حوالي 714.6 و78.7 مليار ريال.

وارتفع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، حيث زاد بنسبة 2.6% ليصل إلى حوالي 12.8 مليار ريال. في حين استقر احتياطي الذهب النقدي عند 1.6 مليار ريال.

الشكل (30): الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي (نسبة مئوية، مليار ريال)



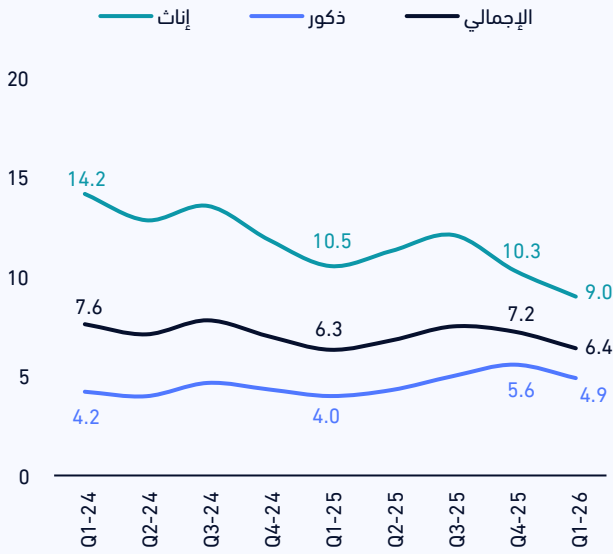
المصدر: البنك المركزي السعودي



سوق العمل: تراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى 6.4% مع استمرار جهود التوطين وتوليد الوظائف

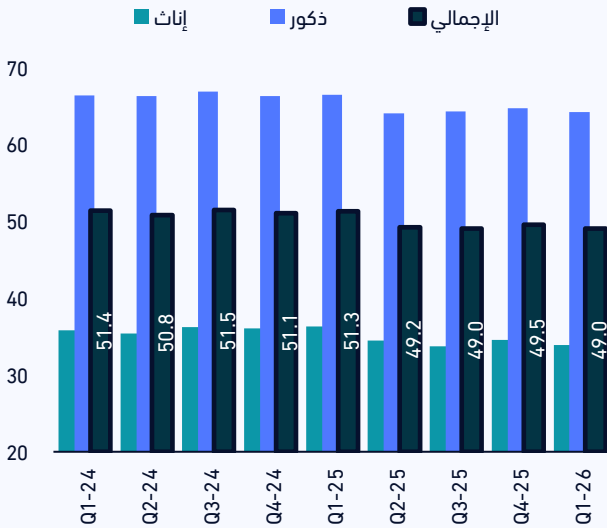
معدلات بطالة الإناث الأدنى على الإطلاق خلال الربع الأول من 2026م

الشكل (31): معدل البطالة بين السعوديين (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (32): معدل المشاركة الاقتصادية (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهد سوق العمل السعودي خلال الفترة الماضية تحولات هيكلية متسارعة، أعادت رسم خارطة الفرص والتوظيف بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، حيث بلغ معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الأول من عام 2026م 6.4% بانخفاض 0.8 نقطة مئوية عن الربع السابق له، وعلى أساس سنوي، ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف بين السعوديين بمقدار 0.1 نقطة مئوية.

ويعزى الانخفاض لمعدل البطالة بين السعوديين إلى الانخفاض التاريخي لمعدل البطالة بين الإناث، والتي سجلت انخفاضاً بمقدار 1.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 9.0% وتعتبر الأدنى على الإطلاق، وكذلك تراجع البطالة بين الذكور بمقدار 0.7 نقطة مئوية ليصل إلى 4.9%.

وبالنسبة لمعدل البطالة لإجمالي السكان، فقد انخفض بمقدار 0.4 نقطة مئوية في الربع الأول من عام 2026م إلى 6.4% بالمقارنة مع الربع السابق. وارتفعت بمقدار 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع المماثل من عام 2025م.

تراجع معدل مشاركة السعوديين في القوى العاملة بمقدار 0.5 نقطة مئوية على أساس ربعي، ليصل إلى 49.0% في الربع الأول من عام 2026م. ويعزى ذلك لتراجع كل من معدل مشاركة الذكور بمقدار 0.5 نقطة مئوية ليصل إلى 49.0%، ومعدل مشاركة الإناث بمقدار 0.6 نقطة مئوية ليصل إلى 33.9%، وعلى أساس سنوي، تراجع بمقدار 2.3 نقطة مئوية.

وفيما يخص متوسط الأجر الشهري للمشتغلين السعوديين فقد سجل نمواً إيجابياً بنسبة 1.6% في الربع الأول من عام 2026م مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ليسجل 11,214 ريال. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى تحسن مستوى الأجور للذكور والتي نمت بمقدار 3.5%، وهو الارتفاع الذي استوعب التراجع النسبي في متوسط أجور الإناث بنسبة 5.1%.

ويعزى انخفاض معدل البطالة إلى تركيز السياسات والمبادرات الاستراتيجية المتكاملة على رفع كفاءة رأس المال البشري الوطني، وكذلك على تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على توليد وظائف مستدامة وذات قيمة مضافة، إلى جانب الجهود ذات الأثر المباشر لبرامج التوطين النوعية، ومواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل.



إخلاء مسؤولية

أُعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو التقرير، أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير، أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.